

الإمارات تعتمد نظام عمل أربعة أيام ونصف يوم





- يُطبق القرار على جميع الجهات في القطاع الحكومي الاتحادي
- من الاثنين إلى الخميس.. من 7:30 صباحاً إلى 3:30 بعد الظهر
- خطبة وصلاة الجمعة الساعة 1:15 ظهراً في الدولة طوال العام
- إمكانية تطبيق ساعات عمل مرنة والعمل عن بُعد يوم الجمعة
- يُطبق القرار من 1 يناير 2022، والأحد 2 يناير إجازة رسمية
- يساهم في تعزيز الحياة الأسرية ويحقق قفزة اقتصادية نوعية
- يعزز اندماج الاقتصاد الوطني مع مختلف الاقتصادات العالمية
- يؤمّن تطابق أيام التبادلات والتعاملات التجارية والمالية

أعلنت حكومة الإمارات النظام الجديد للعمل الأسبوعي للقطاع الحكومي الاتحادي بالدولة، ليكون أربعة أيام ونصف يوم عمل، من يوم الاثنين إلى الخميس، ونصف يوم عمل في يوم الجمعة، وتكون العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد، ابتداءً من 1 يناير 2022، على أن يكون الأحد 2 يناير إجازة رسمية.

ويُطبق القرار على جميع الجهات في القطاع الحكومي الاتحادي في الدولة، حيث ستكون ساعات العمل الرسمي بناءً على القرار الجديد من 7:30 صباحاً إلى 3:30 بعد الظهر، من الاثنين إلى الخميس (8 ساعات عمل)، ومن الساعة 7.30 صباحاً إلى 12:00 ظهراً يوم الجمعة (4 ساعات ونصف الساعة). وستعلن لاحقاً ساعات الدوام في المدارس الحكومية.



وسيتضمن النظام الجديد إمكانية تطبيق ساعات العمل المرنة ونظام العمل عن بُعد يوم الجمعة في الجهات الاتحادية،

على أن تقرّ الجهات الاتحادية آليات التنفيذ، وبما تقتضيه مصلحة سير العمل في هذه الجهات. كما وحدّ بناءً على القرار موعد إقامة خطبة وصلاة الجمعة، ليكون الساعة 15:11 ظهراً في الدولة طوال العام.

اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصادات العالمية

وعلى الصعيد الاقتصادي، سيعزز نظام العمل الأسبوعي الجديد موقع دولة الإمارات على خارطة الأعمال مركزاً اقتصادياً عالمياً، حيث سيسهم في تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني مع مختلف الاقتصادات والأسواق العالمية، ويعزز موقعها الاستراتيجي المهم والفاعل في الاقتصاد العالمي، خاصةً أن النظام الجديد للعمل الأسبوعي يؤمّن تطابق أيام التبادلات والتعاملات التجارية والاقتصادية والمالية، مع الدول التي تعتمد العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد. كما أن اعتماد نظام أيام العمل والعطلة الأسبوعية الجديد سيدعم القطاع المالي، حيث إنه سيعمل على المواءمة مع أيام العمل في البورصات وأسواق المال العالمية، فضلاً عن البنوك العالمية، ومن ثم سيعزز النظام الجديد أداء أسواق الأسهم والبنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية للإمارات.

الارتقاء بالأداء والإنتاجية في العمل الحكومي

ومن المتوقع أن يدعم النظام الجديد للعمل الأسبوعي في دولة الإمارات، الارتقاء بالأداء والإنتاجية في العمل الحكومي، وتعزيز تنافسية الدولة وترسيخ مكانتها بين أكثر الدول جاذبية للعمل والحياة في العالم، كما سيرسخ النظام الجديد مرونة العمل الحكومي وقدرته على التأقلم السريع مع أي متغيرات ومستجدات حول العالم، وسيعزز مستويات الأداء والإنتاجية، ويرسخ جودة الحياة في بيئة العمل



تعزيز الترابط الأسري وتحقيق التوازن

وسيسهم النظام الجديد لأيام العمل والعطلة الأسبوعية في دولة الإمارات، في تعزيز الترابط الأسري والتلاحم المجتمعي، وتعزيز جودة حياة الموظفين، خاصةً مع تمديد عطلة نهاية الأسبوع لتكون يومين ونصف، ما يساعد على تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية ومتطلبات العمل، ويعزز الترابط بين الموظفين وأسرهم، ويتيح لهم الفرصة للتمتع بعطلة نهاية أسبوع أطول (من ظهر يوم الجمعة وحتى مساء يوم الأحد)، ما ينعكس إيجاباً على العلاقات الأسرية، ويسهم في رفع الإنتاجية والأداء في العمل



وكانت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، تقدمت بمقترح النظام الجديد للعمل الأسبوعي وضمّنته دراسات معيارية في دول المنطقة، ودراسة جدوى شاملة لرصد النتائج المتوقعة في رفع إنتاجية العمل في القطاع الحكومي، وتنشيط الحراك الاقتصادي في الدولة بزيادة الاستهلاك المحلي إلى جانب تعزيز أوامر العلاقات الأسرية والمجتمعية

الصورة



الصورة



الصورة



"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.